

دور مراقب الحسابات في التنبؤ بالأزمات المصرفية باستخدام مؤشرات الإنذار المبكر

محمد خضر ياسين

وزارة التخطيط - الهيئة العامة للإحصاء والمعلوماتية

mohamadkyassin@yahoo.com

المستخلص:

تتبع أهمية البحث من كون مؤشرات الإنذار المبكر تقدم أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تأثر الجهاز المصرفي بالأزمة المالية قبل وقوعها لإتخاذ مايلزم من سياسات وإجراءات وقائية لحماية المصارف من تأثير تلك الأزمات حيث أن القطاع المصرفي هو القطاع الأكثر تأثراً بهذه الأزمات والمؤثر الفعال على الأنشطة الاقتصادية لذا جاء اختيارنا لموضوع البحث ، إذ سنحاول تطبيق مؤشرات الإنذار المبكر ومؤشرات متغيرات الإقتصاد الكلي على مصرفين مهمين هما مصرف الرافدين والمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية لمعرفة مدى تأثيرها بالأزمات المالية في ظل التحول الإقتصادي الى إقتصاد السوق طبقاً للسياسة الاقتصادية الجديدة في العراق علماً أن هناك تقريراً للإنذار المبكر للقطاع المصرفي يصدر عن دائرة الإحصاء والأبحاث التابعة للبنك المركزي العراقي يخص القطاع المصرفي وتقرير الإنذار المبكر يخص مختلف القطاعات الاقتصادية يصدر عن مديرية الحسابات القومية التابعة لهيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية في وزارة التخطيط وهي تقارير فصلية.

لقد تم اختيار المصرفين أعلاه لأن مصرف الرافدين الذي تعود ملكيته للقطاع العام هو المصرف الرئيسي الذي له حضور فعال في الإقتصاد العراقي لفترة زمنية طويلة، أما المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية فهو من أهم وأكبر المصارف الإسلامية في العراق وله مساهمات فعالة في تمويل المشاريع الاستثمارية في العراق وحسب أحكام الشريعة الإسلامية.

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها لا بد لكل مصرف من إنشاء قسم للتنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية والهدف منه زيادة قدرة المصارف على الاستخدام الكفء لمواردها ومواجهة المخاطر التي قد تواجهها عند القيام بأعمالها وضمن قدرة المصارف على الاستمرارية ، ونقترح الألتزام بمقررات لجنة بازل فيما يخص الأعتداع على رأس المال المساند الذي يتكون من الأحتياطيات والقروض المستلمة الطويلة الأجل والتخصيصات الطويلة الأجل وذلك لتوفير السيولة النقدية اللازمة ، كما نقترح التحول بنشاط المصارف إلى المصارف الإسلامية وذلك لأن المصارف الإسلامية لأتأثر بالأزمات المالية لأنها لاتتاجر بالدين وأنما تمارس نشاطها من خلال المشاركة في رؤوس الأموال وبالتالي تحقيق أيراد المرابحات

الكلمات المفتاحية: الإنذار المبكر، مراقب الحسابات، الأزمات المصرفية، واضعي السياسات، الديون المتعثرة، النسب المالية، لجنة بازل.

Abstract:

The importance of the research stems from the fact that early warning indicators provide a permanent and continuous tool for guidance and warning to decision-makers and policy-makers about the possibility of the banking system being affected by the financial crisis before it occurs, in order to take the necessary preventive policies and measures to protect banks from the impact of these crises, as the banking sector is the sector most affected by these crises and has an effective influence on economic activities. Therefore, we chose the research topic, as we will try to apply early warning indicators and macroeconomic variables indicators to two important banks, namely Rafidain Bank and the Iraqi Islamic Bank for Investment and Development, to determine the extent of their impact on financial crises in light of the economic transformation to a market economy according to the new economic policy in Iraq, noting that there is an early warning report for the banking sector issued by



the Statistics and Research Department of the Central Bank of Iraq regarding the banking sector, and an early warning report regarding various economic sectors issued by the National Accounts Directorate of the Statistics and Geographic Information Systems Authority in the Ministry of Planning, which are quarterly reports.

The above two banks were chosen because Rafidain Bank, which is owned by the public sector, is the main bank that has had an effective presence in the Iraqi economy for a long period of time, while the Iraqi Islamic Bank for Investment and Development is one of the most important and largest Islamic banks in Iraq and has effective contributions to financing investment projects in Iraq according to the provisions of Islamic Sharia .

The study reached a set of recommendations, the most important of which are :Every bank must establish a forecasting department .Early With banking crises and its purpose more capacity Banks on Usage The competent For its resources And confront Risks that may You face it when Doing In its work and ensuring the ability of banks to continue, we propose to adhere to the decisions of the Basel Committee regarding reliance on supporting capital consisting of reserves, long-term loans received and long-term allocations in order to provide the necessary cash liquidity. We also propose to shift the activity of banks to Islamic banks because Islamic banks are not affected by financial crises because they do not trade in debt, but rather practice their activity through participation in capital and thus achieve profitability.

Keywords: Warning, Auditor, Banking crises , policy makers ,debt not paid , financial ratios , Basil committee.

المقدمة:

واجه الاقتصاد العالمي واحدة من أصعب الأزمات في تاريخه الحديث خلال الـ 80 عاما الأخيرة أي منذ الكساد العالمي الكبير عام 1929م، إذ تعين عليه أن يتحمل في آن واحد التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية والتي سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية كان لها انعكاساتها السلبية على مختلف دول العالم وقطاعاته الاقتصادية العالمية، ومن هذه القطاعات القطاع المصرفي. لقد بدأت الأزمة بعد انهيار البنوك الكبرى كما من الممكن أن نلاحظ أن تلك الأزمة كانت الأكبر والأعظم من بين تلك الأزمات.

أن هذه الأزمة ليست الأولى من نوعها فقد سبقتها العديد من الأزمات التي تعرضت لها العديد من البلدان المتقدمة والنامية في العقود الماضية اختلفت في حدتها ومداهها تبعاً للظروف المؤسسية والهيكلية التي واجهت هذه البلدان ، وتكرر حدوث هذه الأزمات في مطلع الألفية الثالثة . وتكدت البلدان التي أصابها خسائر في الإنتاج وتكاليف مالية لمعالجتها فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض حجم الصادرات والإحتياطيات الدولية ، وزيادة الديون المتعثرة ونقص التمويل. لذا كان لابد من الإهتمام بهذه الأزمات ومحاولة إيجاد مؤشرات تتسم بالقدرة على التنبؤ بها قبل وقوعها ، وقد كان ذلك موضع اهتمام العديد من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وحيث أن القطاع المصرفي هو القطاع الأكثر تأثراً بهذه الأزمات والمؤثر الفعال على الأنشطة الاقتصادية لذا جاء اختيارنا لموضوع البحث ، إذ سنحاول تطبيق مؤشرات الأنداز المبكر ومؤشرات متغيرات الإقتصاد الكلي على مصرفين مهمين لمعرفة مدى إمكانية تأثره بالأزمات المالية في ظل التحول الإقتصادي الى إقتصاد السوق طبقاً للسياسة الاقتصادية الجديدة في العراق.

أهمية البحث: تتبع أهمية البحث من كون مؤشرات الأنداز المبكر تقدم أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تأثر الجهاز المصرفي بالأزمة المالية قبل وقوعها لإتخاذ مايلزم من سياسات وإجراءات وقائية لحماية المصارف من تأثير تلك الأزمات.

هدف البحث : يهدف البحث إلى التعرف على مؤشرات الأنداز المبكر بشقيها الجزئية والكلية، وآلية استخدامها للتنبؤ بالأزمات الاقتصادية، وسيتم تطبيق هذه المؤشرات على مصرفين مهمين لغرض تعميمها وأعمالها كآليات لحماية المصارف من الأزمات المالية قبل وقوعها من خلال استخدام مؤشرات إقتصادية كلية وأخرى نوعية من القطاع المصرفي.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن المؤشرات الإقتصادية الكلية والمؤشرات المصرفية تشير الى إحصائية تعرض الجهاز المصرفي للأزمات المالية.

مشكلة البحث: تبرز مشكلة البحث من كون الأزمات المالية العالمية تؤثر بشكل كبير على اقتصاد الدول وعلى القطاع المصرفي بصورة خاصة الأمر الذي قد يؤدي بالنتيجة إلى أفلاس المصارف.

أسلوب البحث: يعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي إذ اعتمد الأسلوب الوصفي في دراسة مؤشرات الحيطة الكلية ثم انتقل الى الأسلوب التحليلي في تطبيق وتحليل هذه المؤشرات على عينة من المصارف العراقية.

حدود البحث:

الحدود المكانية :

1. مصرف الرافدين/ العراق.

2. المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية/ العراق.

الحدود الزمانية: السنوات (2018 – 2021)

الفصل الأول/ أهمية مؤشرات الأنداز المبكر في التنبؤ بالأزمات المصرفية

المبحث الأول: مفهوم وأهمية الأنداز المبكر

مفهوم مؤشرات الأنداز المبكر: أن أنظمة الأنداز المبكر ضرورية ومهمة في كل مجالات الحياة فهي مؤشرات تنبه المسؤولين عن الأخطار المتوقعة استناداً إلى مؤشرات عن واقع الحال، خصوصاً في مجالات القوات المسلحة والدفاع المدني والصحة والبيئة والزراعة والاقتصاد ... الخ .

أن مؤشرات الأنداز المبكر لاتقل أهميتها في مجال الاقتصاد عن بقية مجالات الحياة الأخرى بسبب سياسة العولمة وتأثر اقتصاد البلد وحتى الشركة الواحدة بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والعالمية وقد عرّف صندوق النقد الدولي نظم الأنداز المبكر بأنها نماذج من الاقتصاد القياسي تستخدم من قبل الصندوق للتنبؤ في أزمات العملة قبل حدوثها وترتكز هذه النماذج على التقلبات الخارجية .

من هذا يتضح أن نظام الأنداز المبكر هو مزيج من المؤشرات تستخدم للتنبؤ في أمكانية حدوث أزمة في فترة زمنية معينة بهدف اتخاذ القرارات اللازمة لتجنب الآثار المترتبة عليها .

أهمية نظم الأنداز المبكر:

تأتي أهمية نظم الأنداز المبكر من كونها أدوات تحذيرية لمتخذي القرار وواضعي السياسات بأحتمال حدوث أزمة مالية قبل وقوعها لاتخاذ مايلزم من إجراءات وقائية لتجنب الآثار المترتبة عليها وخصوصاً المؤسسات المصرفية حيث أن هناك مجموعه من المؤشرات التي تدل على حدوث أزمة مصرفية وهي:

1. ارتفاع رصيد الديون المتعثرة : لا شك إن العمل المصرفي ينطوي على قدر من المخاطرة المقبولة أي ما يطلق عليه مخصص

الديون المشكوك في تحصيلها ومن مظاهر هذه المخاطر هو تعثر العميل في سداد الديون المستحقة عليه، ومهما بذل

المصرف من جهود في دراسة الملاءة الائتمانية لعملائه فان ذلك لن يحول دون تعثر بعض العملاء في الإيفاء بالديون

المستحقة عليهم ، ولكن هذا التعثر يجب أن يكون في أضيق الحدود مثلاً بنسبة لا تتجاوز 5% من اجمالي القروض المصرفية ، وهي نسبة متعارف عليها عالمياً وعند تجاوز هذه النسبة فان ذلك يعتبر مؤشراً على عدم كفاءة الأداء المصرفي وبذلك يعتبر مؤشر الديون المتعثرة دليلاً هاماً في رصد الأزمات المصرفية.

2. غياب الشفافية والإفصاح ونقص المعلومات عن المركز المالي للمقترضين فقد يلجأ بعض المقترضين إلى تضخيم القيمة الرأسمالية للأصول التي يمتلكونها وخاصة العقارية بقصد الحصول على قروض بقيمة عالية مما يؤدي بالمصارف إلى اتخاذ قرارات غير صحيحة في اختيار المشروعات التي يتم منحها الائتمان خصوصاً عندما يعجز المدينون عن الإيفاء بالالتزامات المترتبة عليهم بسبب المبالغة في تضخيم قيمة الأصول التي يمتلكونها من جهة واستخدام هذه القروض في قطاعات ليس لها جدوى اقتصادية أو تواجه نقصاً في الطلب وليس لديها المرونة الكافية في السوق كقطاع العقارات مثلاً مما يتطلب من اللجان المختصة في المصارف توفير معلومات أكثر دقة عن الضمانات.

3. التدهور السريع في نسب رأس المال نتيجة لانخفاض موجودات المصرف / مطلوباته مما يتطلب زيادة رؤوس أموال المصارف.

4. الإعسار المصرفي والذي يعتبر مؤشراً أولياً على أزمة النظام المصرفي ويحدث الإعسار عادة قبل فترة قصيرة من إشهار الإفلاس وتعتبر القروض المتعثرة ، والتدهور السريع في نسب رأس المال ، وانخفاض معدل التغطية لدلائل على دخول المصارف مرحلة الإعسار .

5. مراحل الإفلاس المصرفي: وهذا الإفلاس بدوره ناجم عن المخاطر التالية:-

أ. مخاطر السوق : وهي مخاطر الظروف المتغيرة للسوق الناجمة إما عن التغيرات الاقتصادية الكلية تغيرات هيكل الطلب، هيكل الانتاج أو عن طريق تغير القيمة السوقية للموجودات بسبب ظروف الدورة الاقتصادية حالتي الكساد والرواج وهذه المخاطر تؤثر بصورة غير مباشرة على المصارف من خلال الائتمان.

ب. المخاطر الائتمانية : وهي المخاطر التي تتمثل بعدم مقدرة المدينين على الإيفاء بالالتزامات المترتبة بدمتهم بسبب مخاطر السوق المشار إليها أعلاه مما يرفع من حجم الديون المتعثرة ويُدخل المصارف في حالة الإعسار الذي يكون عادةً بداية الأزمة للنظام المصرفي.

ت. مخاطر السيولة : وهي المخاطر التي تتجم عادةً نتيجة إقدام المودعين على سحب ودائعهم بمبالغ كبيرة وبشكل جماعي لأسباب اقتصادية أو سياسية أو أسباب أخرى في وقت لا تتوفر فيه لدى المصارف السيولة الكافية لتغطية هذه السحوبات وتعتمد شدة ودرجة هذا الخطر على قرارات إدارة المصرف المتعلقة بإدارة الأصول والمحافظ الاستثمارية لديها

ث. العدوى الاقتصادية: يقصد بها انتقال المشاكل التي تواجه مصارف معينة بالتأثير على مصارف أخرى ويزداد اثر العدوى كلما زادت درجة التشابك في النظام المصرفي ويعتبر السحب الجماعي الكبير للودائع من اكثر مظاهر العدوى التي تصيب النظام المصرفي .

مؤشرات التنبؤ بالأزمات: يعرّف التنبؤ بأنه عبارة عن دراسات متعلقة بالمستقبل قائمة على أسس علمية تتضمن أساليب رياضية وأحصائية لقياس العلاقة بين المتغيرات (1)

فيما يخص المصارف لا بد من إنشاء وحدات التنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية والتي تهدف إلى زيادة قدرة المصارف على الاستخدام الكفاء لمواردها ومواجهة المخاطر التي قد تواجهها عند القيام بأعمالها ، فضلاً عن معاونة صانعي القرار في التعرف على أية اختلافات خاصة في المدى القصير، واقتراح أهم الأساليب والإجراءات التي تعالج الموقف أولاً بأول قبل تفاقم الأزمات .

¹ الطويل، عمار أكرم عمر: مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر – دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة / كلية التجارة –الجامعة الإسلامية – غزة / 2008 م .

أن المؤسسات المصرفية تعتبر من أكثر المؤسسات الاقتصادية تأثراً بالأزمات المالية وذلك بسبب علاقتها مع باقي القطاعات الاقتصادية حيث تقوم بدور الوساطة بين المقرضين والمستثمرين لذا لا بد من وجود مجموعة مؤشرات للتنبؤ بأزمات القطاع المصرفي وأهم هذه المؤشرات:

1. مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر جودة الأصول الذي يقيس درجة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية.
2. المؤشرات الائتمانية وقدرة المقرضين من القطاع المالي على الوفاء بالتزاماتهم.
3. الإيرادات والربحية، بأعتبارهما مؤشرات جيدة لقياس أداء المؤسسات المالية، خاصة التي تعمل في ظل آليات السوق.
4. السيولة: حيث أن تحقيق المؤسسة للتوازن المطلوب بين اعتبارات السيولة والربحية والأمان، ويعتبر من أهداف المؤسسة المالية، وأيضاً من أهم مؤشرات كفاءة الأداء بها.
5. القروض الممنوحة والمشكوك في تحصيلها، أن زيادة نسبة القروض المشكوك في تحصيلها يؤدي حتماً إلى تعرض المصارف إلى أزمات مالية كبيرة .
6. درجة الحساسية لمخاطر السوق: وتشمل مخاطر أسعار الصرف وأسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع ومخاطر أسعار الأوراق المالية.

المبحث الثاني: حماية المصارف من آثار الأزمات المالية

مفهوم الأزمة المالية: تعرف الأزمة المالية بأنها انهيار النظام المالي برمته مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي إما يؤثر بشكل كبير على مجمل المتغيرات المالية، وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية، و معدل الصرف، وتعتبر على انهيار شامل في النظام المالي والنقدي.

فالأزمة المالية هي " انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار تزايد عمليات المضاربة كما تسمى أحياناً هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو العقارات بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية. أنواع الأزمات المالية هناك أنواع متعددة من الأزمات المالية والاقتصادية، يمكن تصنيفها كما يلي:

1. أزمة مصرفية: وتظهر عندما يواجه مصرف معين زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع وبالتالي تحدث "أزمة سيولة" لدى المصرف، وقد تشمل الأزمة القطاع المصرفي بأكمله نتيجة ظروف اقتصادية أو سياسية تدفع المودعين إلى سحب ودائعهم .
2. أزمة عملة "أزمة ميزان المدفوعات": تحدث الأزمة عندما تتعرض عملة بلد ما لعمليات مضاربه كبيرة تؤدي إلى انخفاض قيمتها انخفاضاً كبيراً، وهو ما يفرض على السلطات النقدية خفض قيمتها وبالتالي تحدث أزمة إنهاء سعر صرف العملة.
3. أزمة أسواق المال تحدث الأزمات في الأسواق المالية نتيجة ما يعرف اقتصادياً "حالة الفقاعات": والتي تحدث عندما ترتفع أسعار الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة نتيجة شدة المضاربة، ويكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، و لكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار وتصل إلى أدنى مستوياتها، ويرافق ذلك حالات من الذعر والخوف فيمتد أثرها نحو أسعار الأصول الأخرى سواء في نفس القطاع أو قطاعات أخرى.

الأزمة المالية في سنة 2007: لقد بدأت الأزمة المالية في بداية العام 2007 في الولايات المتحدة وأنتشرت عالمياً لتشمل أوروبا وكما يلي:

يعتبر موضوع الرهن العقاري السبب الرئيس والمباشر للأزمة، حيث شجع الازدهار الكبير لسوق العقارات الأمريكية ما بين عامي 2001 و 2006 المصارف وشركات الإقراض على اللجوء إلى الإقراض العقاري مرتفع المخاطر، لكن ارتفاع معدل الفائدة العام أدى إلى إحداث تغيير في طبيعة السوق الأمريكية تمثل في انخفاض أسعار المساكن، الأمر الذي شكل بداية اشتعال الأزمة إذ توجب على الكثير من المقترضين سداد قروضهم، فبدأت المؤسسات المالية وشركات الإقراض تعاني تداعيات هذه القروض الكبيرة المتراكمة. وأدى ارتباط عدد كبير من المؤسسات المالية خاصة الأوروبية والآسيوية بالسوق المالية الأمريكية إلى أن تطل الأزمة شركات القروض العقارية والمصارف وصناديق التحوط وشركات الاستثمار والأسواق المالية في جميع أنحاء العالم .

لقد تم منح قروض الرهن العقاري لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد وتراكمت هذه القروض في الولايات المتحدة مما أدى إلى أفلاس المصارف .

مفهوم الأزمة المصرفية: تعرّف الأزمة المصرفية بأنها شكل من أشكال الأزمات المالية تحدث عندما تستنفذ كل أو معظم سيولة الجهاز المصرفي في قروض غير قابلة للأيفاء مما سيؤدي الى اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من المصارف بسبب وجود حالة من الذعر المصرفي . ويؤدي ذلك إلى حالة أعسار مصرفي⁽²⁾ . ويمكن تحديد ثلاثة أسباب للذعر المصرفي وهي⁽³⁾:

1. زيادة حجم القروض قصيرة الأجل وعدم وجود سيولة كافية لتمويلها.
 2. محدودية حجم المؤسسات المالية الخاصة ، ومن ثم عدم قدرتها على الوفاء باحتياجات المستثمرين من القروض قصيرة الأجل.
 3. عدم وجود مقرض أخير وأن ذلك يؤدي إلى سحب الودائع من المصارف بسرعة .
- أما بالنسبة للأعسار المصرفي فالمقصود به عدم قدرة المصارف أو الجهاز المصرفي على مواجهة الطلب المتزايد على الودائع المودعة لديه. أي ان التزامات المصارف تفوق القيمة الحالية للأصول المصرفية (خصوصاً النقدية) ، وأن هذا الأعسار إذا استمر فإنه يؤدي بالنتيجة إلى أفلاس المصارف .
- نتائج الأزمات المصرفية:** تترتب على الأزمات المصرفية سلسلة من النتائج السلبية والتي يمكن حصرها فيما يلي:-
1. توقف الكثير من المشروعات التي تعتمد في تمويلها على المصارف المتعثرة ، كما إن الكثير من الشركات العاملة لن تتمكن من الحصول على التسهيلات الائتمانية المطلوبة لتغطية نفقاتها التشغيلية ، ويرفع معدل إفلاس الشركات مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة.
 2. انخفاض قيمة الأصول الرأسمالية يدخل الاقتصاد القومي في معضلة خصوصاً عندما تستخدم هذه الأصول كضمان للقروض المصرفية.
 3. ضعف الثقة في النظام المصرفي بإعتباره وسيطاً بين المدخرين والمستثمرين.
 4. توقع حدوث عجز في الميزانية العامة للدولة خصوصاً عندما تتدخل الحكومات في التأمين على الودائع أو تتحمل المسؤولية في الوفاء بها وكذلك عندما تتدخل الدولة في تقديم أعانات للمصارف المتخصصة .
 5. عدم ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد الوطني ، وإذا كانت لديهم استثمارات مباشرة أو غير مباشرة في محافظ الأوراق المالية فأنهم سيقومون بسحب هذه الاستثمارات إلى خارج البلد يؤدي إلى نقص في أرصدة العملات الأجنبية وبالتالي تدهور أو انهيار قيمة العملة الوطنية.

²: الجابري؛ قصي ، ثويني؛ فلاح حسن: رصد التغيرات في الطلب على النقود خلال الأزمات المصرفية باستخدام نماذج التكامل المشترك /

مجلة الإدارة والاقتصاد العدد (80) / 2010

³ نيرمين السعدني ، قراءات في الأزمة الآسيوية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ، 133 تموز 1998 ، ص 237 .

6. تشكل الأزمات التي تلحق بالجهاز المصرفي اضطرابات في الأسواق المالية قد تشتت حداثها بحيث تؤدي الى آثار كبيرة على الاقتصاد الحقيقي . وقد تؤدي الأزمات المصرفية الى سوء تخصيص الموارد وضعف استغلالها ، ومن ثم الى خسائر في الناتج الحقيقي و حدوث درجة معينة من الكساد . كما انها قد تؤدي الى تدهور في سعر صرف العملة وزيادة معدلات التضخم .
7. قد يدفع كساد السوق المالية المستثمرين الى تحويل أموالهم نحو أصول أخرى . لذا فإنه في عدد كبير من الحالات ترافق انهيار سوق الأسهم بتصحيحات حادة في أسواق الأصول الأخرى .
8. من جانب آخر فان هروب رؤوس الأموال نحو الخارج بفعل الأزمة سيشكل عبئاً كبيراً على ميزان المدفوعات . ويزيد من شدة الأمر تدهور معدلات النمو الاقتصادي وتراجع حجم الصادرات والذي يعكس آثاره السلبية على ميزان المدفوعات . وإزاء هذا الكم الكبير من المخاطر يعتبر وجود نظام الرصد والإنذار المبكر للأزمات المالية والمصرفية أمراً لا بد منه وهناك حاجة مستمرة إلى تطوير أدوات هذا الرصد تجنباً لوقوع الأزمات وآثارها .
- مؤشرات حماية المصارف من اثار الأزمات المالية:** هي عبارة عن مؤشرات رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي ، إذ تستخدم كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أداؤها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي الى إنهيارها وبالتالي تقوم هذه المؤشرات بالتعريف باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لإتخاذ مايلزم من سياسات وإجراءات وقائية للوقاية من آثار تلك الأزمات (4) وأهم هذه المؤشرات:
- أولاً: نسب السيولة:** هذه النسب تعتبر من أهم النسب المالية الخاصة بحماية المصرف من آثار الأزمات المالية، فهي تبيّن وضع السيولة وقدرة المصرف على تحمل المخاطرة وتسيّد الألتزامات وأهم هذه النسب:
1. نسبة التداول: هي عبارة عن حاصل قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة فهي تبيّن مدى قدرة المصارف على الأيفاء بألتزاماتها ، والنسبة المعيارية تتراوح بين (1:2 إلى 10:1) حيث أن انخفاض النسبة دون الحد الأدنى يعني عدم وجود سيولة كافية لتسيّد الألتزامات وزيادة النسبة فوق الحد الأعلى يعني سوء الإدارة المالية وبالتالي عدم الأستغلال الأمثل للسيولة النقدية المتاحة، وأذا أحتسبنا نسبة السيولة السريعة التي هي عبارة عن حاصل قسمة الأصول النقدية على الخصوم المتداولة فإن هذه النسبة تبيّن مدى قدرة المصارف على الأيفاء بألتزاماتها بسرعة .
 2. نسبة القروض/ الودائع: هي عبارة عن حاصل قسمة القروض الممنوحة على إجمالي الودائع فهي تبيّن نسبة أستخدام المصارف للأموال المودعة في منح قروض .
 3. نسبة القروض/ الألتزامات بدون حقوق الملكية: هي عبارة عن حاصل قسمة القروض الممنوحة على مصادر التمويل القصيرة الأجل المتمثلة بالودائع والقروض القصيرة الأجل والحسابات الدائنة الأخرى، فهي تبيّن نسبة أستخدام المصارف للأموال المودعة والمقترضة في منح قروض .
 4. نسبة الأصول السائلة/ الودائع: هي عبارة عن حاصل قسمة الأصول النقدية على الودائع المصرفية وأن هذه النسبة تبيّن مدى قدرة المصارف على مواجهة أي حالة سحب للودائع المصرفية وبسرعة
 5. نسبة القروض/ إجمالي الأصول: هي عبارة عن حاصل قسمة القروض الممنوحة على إجمالي الأصول وهذه النسبة تبيّن حجم موجودات المصرف المقدمة كقروض والتي ليست تحت حيازة المصرف في الوقت الحاضر وتتعرض إلى مخاطرة تتمثل في حالة عدم الأستحصال .
 6. نسبة النقدية / إجمالي الأصول: هذه النسبة هي عبارة عن حاصل قسمة مجموع النقد الذي تمتلكه المصارف سواء كان لدى المصرق أو لدى مصارف أخرى مقسوم على إجمالي الأصول .

4 : حمودي؛ علي عبد الرضا: مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات/ المديرية العامة للأحصاء والأبحاث - البنك المركزي العراقي .

ثانياً: نسب الربحية: هذه النسب مهمة في بيان مؤشرات عن الأرباح وبالتالي تفيد في تحديد سعر السهم في سوق الأوراق المالية وتفيد كذلك في بيان قدرة المصرف على الأستمرارية .

1. العائد على حقوق الملكية: هي عبارة عن حاصل قسمة صافي الربح على حقوق الملكية وبالتالي تبين مساهمة حق الملكية في تحقيق الربح والنسب المعيارية لهذا المؤشر يفضل أن تكون نفس نسبة الفائدة على القروض الممنوحة .
2. العائد على الأصول: هي عبارة عن حاصل قسمة صافي الربح على مجموع الأصول وبالتالي تبين مساهمة مجموع الأصول في تحقيق الربح .
3. صافي الربح / الإيرادات: هذه النسبة تبين حجم الأرباح نسبة إلى الإيرادات وبالتالي المتبقي من النسبة هو حجم التكاليف إلى الإيرادات .

ثالثاً: نسب التشغيل: هي عبارة عن النسب المتعلقة بتوظيف أموال المصرف وأهمها:

1. الائتمان النقدي + الأستثمار/ مجموع الودائع: هذه النسبة تبين مساهمة الودائع المصرفية في تمويل القروض الممنوحة والأستثمارات .
2. الائتمان النقدي + الأستثمار/ مجموع الأصول: هذه النسبة تبين حجم القروض الممنوحة والأستثمارات نسبة إلى مجموع الأصول .
3. الائتمان النقدي / مجموع مصادر التمويل: هذه النسبة تبين مساهمة حقوق الملكية والودائع المصرفية ومصادر التمويل الأخرى في تمويل القروض الممنوحة.
4. رأس المال / مجموع الودائع: هذه النسبة تبين مدى اعتماد المصرف على رأس المال نسبة إلى الودائع .

رابعاً: نسب رأس المال:

1. معيار كفاية رأس المال: وهذه النسبة تعتبر من أهم النسب حيث انها تعبر عن قدرة المصرف على تحمل المخاطرة الناتجة عن القروض الممنوحة والأستثمارات والفقرات الأخرى بأنواعها بأستخدام رأس المال، وتحتسب هذه النسبة من خلال قسمة رأس المال على صافي الموجودات المرجحة بنسب المخاطرة . ويقصد برأس المال مجموع رأس المال الأسمي المدفوع ورأس المال المساند الذي هو عبارة عن الأحتياطيات والقروض الطويلة الأجل أي بعبارة أخرى "رأس المال المتاح للأستخدام"، بينما يقصد بصافي الموجودات المرجحة بنسب المخاطرة الموجودات المتداولة للمصرف مضمونة في نسبة المخاطرة لكل نوع .

لقد عرفتُ الفقرة ثالثاً من المادة 19 من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 موضحة بالتعليمات رقم 4 لسنة 2010 رأس المال المساند بأنه عبارة عن الأتي:

- أ. نسبة (50 %) خمسين من المائة من فروقات إعادة تقييم العقارات التي يوافق على إعادة تقييمها البنك المركزي العراقي
- ب. .نسبة (50 %) خمسين من المائة من الإرباح غير المتحققة على محفظة الأوراق المتوفرة للبيع
- ج. الديون المقترضة من الغير بعد استحصال موافقة الهيئة العامة للمصرف والتي ينص في عقدها على عدم تسديد الديون إلا حسب رغبة المصرف المقترض بعد مضي (5) خمس سنوات من تحقق الدين . وتأجيل دفع الفائدة المستحقة عليها إذ لم يتوافر لدى المصرف إرباح كافية أو سيولة كافية .وان لا تتجاوز نسبة الفوائد المدفوعة على هذه القروض النسبة التي يدفعها البنك المركزي العراقي .وان تستخدم هذه القروض والفوائد المستحقة عليها لتعويض خسائر المصرف.وان لا تسدد هذه الديون إلا بعد دفع جميع الودائع وديون الغير عند تصفية المصرف ويتم إعداد الجداول المتعلقة باحتساب الأموال الخاصة الصافية وفقاً للنماذج التي يعدها البنك المركزي العراقي .

- لقد نصت المادة 17 من القانون المذكور على أنه يجب على كل مصرف ان يحتفظ بنسبة كفاية رأس المال لاتقل عن 12 % وتحسب على أساس الميزانية الموحدة لكل من الإدارة العامة وفروع المصرف داخل وخارج العراق والمؤسسات المالية التابعة له، على ان لايقبل مبلغ الأموال الخاصة في أي حال من الأحوال عن مبلغ رأس المال المحدد في قانون المصارف . مع حق البنك المركزي العراقي فرض نسبة أعلى لكفاية رأس المال لأي مصرف كان إذا ما تطلبت الضرورة ذلك .
2. رأس المال/الأصول: هذه النسبة تعبر عن مدى اعتماد المصرف على رأس المال في تمويل الأصول التي يمتلكها فكلما أرتفعت هذه النسبة كلما تقل نسبة المخاطرة وقد تحسب النسبة على أساس القروض الممنوحة والاستثمارات المالية باعتبارها ذلك الجزء من الأصول الأكثر مخاطرة .
3. حقوق الملكية/ الودائع: هذه النسبة تعبر عن حجم حق الملكية كمصدر تمويل نسبة إلى الودائع وأن النسبة المعيارية المتعارف عليها هي 10% .
4. معدل نمو حقوق الملكية: هذه النسبة تعبر عن معدل النمو لحقوف الملكية لسلسلة زمنية قد تحتسب منذ تأسيس المصرف أو لفترة سابقة قد تكون مثلاً خمس سنوات .
5. نسب الرفع المالي تقيس هذه المجموعة من النسب المالية مساهمة المقرضين في تمويل أصول المنشأة عن طريق الديون وخصوصا الديون طويلة الأجل، وبالتالي فإنها تعطي فكرة للمحلل المالي عن درجة الرفع المالي ودرجة الخطر المرتبط بالديون، حيث تبين هذه النسب مدى مساهمة كل من المالكين والمقرضين في تمويل الشركة ومدى القدرة على السداد وأهم هذه النسب:
- أ. نسبة الاقتراض الى مجموع الاصول : تقيس هذه النسبة نسبة تمويل أصول المنشأة عن طريق الخصوم على اختلاف أنواعها.
- ب. نسبة إجمالي الأصول إلى حق الملكية (الرفع المالي): تقيس هذه النسبة درجة الرفع بصورة مباشرة حيث أن أي زيادة في العائد على الأصول مقدارها يترتب عليها زيادة في صافي الربح لأصحاب حق الملكية تزداد بما يعادل مقدار الزيادة × نسبة الرفع المالي الناتج من هذه النسبة. كلما كانت أكبر تكون أفضل من وجهة نظر المالكين.
- ج. نسبة الديون (الالتزامات أو الخصوم) طويلة الأجل الى حقوق الملكية = الالتزامات طويلة الاجل ÷ حقوق الملكية. تقيس هذه النسبة حجم الديون طويلة الأجل المستخدمة في التمويل مقارنة بحق الملكية وتسمى هذه النسبة عادة بنسبة المديونية ويرى المحللين أن نسبة 100 % تمثل الحد الأقصى للرفع المالي وإذا زادت عن هذا الحد فإن ذلك يعنى أن المصرف يعتمد على الديون بشكل كبير في تمويل الأصول الأمر الذي يعرضه لمخاطر مالية عالية .
- الودائع القانونية لدى البنك المركزي العراقي:
- هناك رصيد قانوني مهم يعتبر كرصيد أمان لتوفير سيولة نقدية للحالات الطارئة هو الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي أو مايسمى الودائع القانونية لدى البنك المركزي العراقي وهو رصيد يستقطع بنسبة معينة من الحسابات الجارية والودائع ويحتفظ به البنك المركزي العراقي ولايتم التصرف به إلا بشروط معينة يحددها البنك المركزي العراقي وذلك لحماية المصارف من الآثار المترتبة عن الأزمات المالية، مع ملاحظة أننا لايمكننا دراسة هذا الموضوع بشكل عملي بسبب عدم الإفصاح عنه في الحسابات الختامية للمصارف موضوع الدراسة وإنما ظهر ضمن رصيد النقد لدى المصارف المحلية .
- ان رصيد الودائع القانونية لدى البنك المركزي العراقي يشكل سيولة نقدية معطلة مما يحرم المصارف من فرصة استثمار هذه المبالغ لذا نقترح على ادارة البنك المركزي أن تستخدم هذه الودائع في مشاريع استثمارية تحقق عائد يعود بدخل للمصارف مع الإشارة إلى أن البنك المركزي العراقي قد أستثمر نسبة 50% من هذه الاحتياطيات لتمويل العجز في ميزانية 2015 إلا أن هذه النسبة لازالت قليلة.

مقررات لجنة بازل لحماية المصارف:

تشكلت لجنة بازل للانظمة المصرفية والممارسات الرقابية من ممثلي السلطات الرقابية في البنوك المركزية لمجموعة الدول العشرة وهي كندا، فرنسا، المانيا، اليابان، ايطاليا، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الامريكية. وكانت اللجنة تعقد اجتماعها في مدينة بازل في سويسرا وهو مقر بنك التسويات الدولية ، وقد عقد محافظو البنوك المركزية للدول العشرة اجتماعهم الأول عام (1974) في بازل للنظر في التقرير الاول الذي رفعته اللجنة لهم والذي استهدف تحقيق التوافق بالانظمة والممارسات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال، والمعايير الخاصة بها وذلك للمصارف التي تمارس الانشطة الدولية. وقد انجزت اللجنة تقريرها النهائي وقدمته في تموز 1988 من قبل مجلس المحافظين، وقد استهدفت جهود اللجنة تحقيق الغايات التالية: -

أ. المساعدة في تقوية النظام المصرفي الدولي.

ب. ازالة مصدر هام للمنافسة غير العادلة بين المصارف الناشئة عن الفروقات في متطلبات الرقابة الوطنية بشأن كفاية

رأس المال المصرفي ومعايير كفايته المناسبة .

ج. وضع اطار لرأس المال مبني على اساس المخاطرة.

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف والحد من حجم الاخطار التي تتعرض لها المصارف جاءت مقررات لجنة بازل ، وفيما يلي أهم تلك المقررات:

1. قياس كفاية رأس المال: يقصد بمفهوم كفاية رأس المال ان رأس المال الممتلك يخدم أغراض معينة، وفي أكثر الأحيان

يكون غير كافٍ إلى المدى الذي لا يخدم هذه الأغراض المتمثلة في حماية المصرف من مخاطر الأضرار ولقد جرى

الاتفاق في اطار مباحثات لجنة بازل على تقسيم رأس المال إلى شريحتان وهاتان الشريحتان هما:

a. الشريحة الاولى: وتمثل ارس المال المدفوع المتمثل بالاسهم العادية ،

b. الشريحة الثانية: وتمثل رأس المال المساند او التكميلي ويشمل الأحتياطيات والقروض طويلة الاجل . وفي

عام 1993 اخذ بنظر الاعتبار المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق وتشمل) مخاطر تقلبات اسعار الفائدة،

مخاطر تقلبات اسعار الصرف، مخاطر تقلبات اسعار عقود الاسهم والسلع ويطلق عليها بعقود المشتقات.

لقد جرى اضافة شريحة ثالثة إلى رأس المال تتمثل في القروض المساندة أي الديون الفرعية قصيرة الاجل، مما يسمح بتحويلها الى

حقوق الملكية اذا عجزت الشركة عن الوفاء بمتطلبات رأس المال النظامية، فضلا عن الشريحتين القائمتين، وتستخدم الشريحة

الثالثة لتغطية مخاطر السوق فقط.

2. في يونيو عام 1999 جرى الاخذ بنظر الاعتبار نوعية جديدة من المخاطر، وهي مخاطر التشغيل تضاف الى المخاطر

الائتمانية ومخاطر السوق، وكان سبب الاهتمام بهذا النوع من المخاطر نتيجة التطور بالصناعة المصرفية واستخدام

التكنولوجيا وممارسة المصارف لنشاطها بشكل واسع على مستوى العالم، وقد تم اعتماد نسبة (12%-15%) من

رأس المال لمخاطر التشغيل ثم تم تعديل النسبة لتكون 12% .

3. المخاطر التي تطرقت لها لجنة بازل: لقد أقرت لجنة بازل أوزان اضافية لتعكس مخاطر الاستثمار، وان اللجنة ترى ان

بامكان السلطات الرقابية ان تخصص الأوزان التالية:

وزن صفر % او أوزان بنسب متدنية للمطلوبات الحكومية المحلية، ووزن % 10 للمطلوبات التي مدتها تقل عن السنة، ووزن

20% لما يستحق بعد السنة ،

المصارف الإسلامية والأزمات المالية:

منذ بداية الازمة المالية العالمية ظهرت العديد من الدراسات والتقارير التي تبين بأن المصارف الاسلامية لم تتأثر بتلك الازمة في الوقت الذي تأثر فيه عدد كبير من المصارف التقليدية وأقلس معظمها في وقت قصير، ويعود السبب في ذلك طبقاً لتلك الدراسات والتقارير الى ان المصارف الاسلامية لم تتعامل بالفائدة ولا تتاجر بالدين وهذا ما يعطيها ميزة تميزها عن المصارف التقليدية، لانها تتاجر بما تملك فعلاً من اصول مادية وهذا ما يجعلها بمنأى عن تأثيرات الازمات المالية العالمية . إلا ان المصارف الاسلامية تتأثر بالأزمات بشكل غير مباشر فحينما تتحول الازمة المالية الى ازمة اقتصادية ينخفض النشاط الاقتصادي أنتاجاً وتشغيلاً واستثماراً مما يؤدي الى تأثر المصارف الاسلامية من جراء تقلص النشاط الاقتصادي في جانبه السلبي (الانتاجي) مما ينعكس على نشاط المصارف الاسلامية . الا انه رغم ان هذه المصارف تخسر بعض الشيء من جراء تقلص نشاطها لكنها ليست بخسارة كبيرة (5) .

أن التشريع الاقتصادي الإسلامي يحرم الربا والفائدة أشد التحريم، ويمنع بيع الديون والاتجار بها ولو كانت ديوناً غير ربوية، وعليه فإن كانت البنوك الإسلامية اليوم تلتزم بهذه الحرمة، فهي ولا شك محصنة من الوقوع في مثل تلك الأزمات أما إن كانت غير ملتزمة حقيقة وعملياً بهذه الحرمة، فهي لن تكون في مأمن من هذه الأزمات، بل ستكون طرفاً فاعلاً فيها.

الفصل الثاني/ مؤشرات الأنداز المبكر دراسة تطبيقية لمصرف الرافدين والمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية

بعد أن أستعرضنا في الفصل الأول مفهوم مؤشرات الأنداز المبكر وأهميتها في حماية المصارف من آثار الأزمات المالية سوف نستعرض في هذا الفصل تطبيق تلك المؤشرات على عينة من المصارف العراقية وتتكون من مصرفين هما مصرف الرافدين والمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية .

أن هذين المصرفين لهما تاريخ عريق في القطاع المصرفي العراقي حيث أن مصرف الرافدين هو الأول من نوعه الذي تأسس في العراق عام 1941 برأس مال مدفوع قدره (10) مليون دينار عراقي وقد أزداد رأس ماله ليصبح (226) مليار دينار ولغاية عام 2021، ومن أهدافه المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة التجارية واستثمار الأموال وتقديم التمويل لمختلف القطاعات على وفق خطط التنمية والقرارات التخطيطية، إن عدد فروع مصرف الرافدين بلغ (156) فرعاً منها (9) فروع خارج العراق و (147) فرع داخل العراق . أما عن هيكله المصرف فقد حدثت إعادة هيكلة ويمرات عديدة خلال عمر المصرف أهمها أنفصال مصرف الرشيد في عام 1988 كمصرف مستقل عن مصرف الرافدين، وكذلك أندماج مصرف العراق مع مصرف الرافدين في عام 2012 .

أن المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية هو أول المصارف الأهلية الذي تأسس في العراق عام 1992 وقد بلغ رأسماله (250) مليار دينار عام 2021، ومن أهدافه المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة التجارية واستثمار الأموال وتقديم التمويل لمختلف القطاعات على وفق خطط التنمية والقرارات التخطيطية وحسب أحكام الشريعة الإسلامية .

من الملاحظ ان المصارف العراقية لم تتأثر بالازمة المالية العالمية في سنة 2008 بسبب قلة مساهمة المصارف العراقية في الاقتصاد العالمي، لكن في ضوء سياسة الأنفتاح الاقتصادي من المتوقع مستقبلاً أن تؤثر تلك الأزمات على المصارف العراقية ويكون تأثير الأزمات الإقليمية والمحلية أكثر من الأزمات العالمية لذا لا بد من اتخاذ تدابير الحيطة والحذر لحماية المصارف من آثار تلك الأزمات .

⁵: القريشي؛ د. مدحت كاظم: المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة العالمية .

لقد تم اختيار المصرفين أعلاه لأن مصرف الرافدين الذي تعود ملكيته للقطاع العام هو المصرف الرئيسي الذي له حضور فعال في الاقتصاد العراقي لفترة زمنية طويلة، أما المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية فهو من أهم وأكبر المصارف الاسلامية في العراق وله مساهمات فعّالة في تمويل المشاريع الاستثمارية في العراق وحسب أحكام الشريعة الاسلامية .

المبحث الأول: تحليل مؤشرات مصرف الرافدين

فيما يلي تحليل لأهم المؤشرات المالية لمصرف الرافدين للفترة (2018-2021) أولاً: مؤشرات السيولة:

يبين الجدول رقم (1) مؤشرات السيولة وكما يلي:

1. نسبة التداول: بلغت نسبة التداول (100% ، 98% ، 101% ، 100%) للسنوات الأربعة على التوالي، أي أن كل دينار من الموجودات المتداولة يقابله دينار من المطلوبات المتداولة وهذه النسبة وأن كانت بالحد الأدنى لمقررات لجنة بازل إلا أنها قليلة وخصوصاً في سنة 2019 مما يعرض المصرف لخطر نقص السيولة.
 2. نسبة القروض الممنوحة/ الودائع: بلغت نسبة القروض الممنوحة إلى الودائع (35.7% ، 40.8% ، 45.10% ، 47.5%) للسنوات الأربعة على التوالي، وهذه النسب جيدة وتضع المصرف في المستوى الأول لأنها أقل من (60%) مما يعني أن حجم الودائع يزيد عن حجم القروض الممنوحة بمقدار الضعف أو أكثر إلبا أنه يجب استثمار السيولة النقدية التي توفرها الودائع في عملية الأقرض لزيادة رسم الخدمة المحتسب وبالتالي زيادة الإيرادات .
 3. نسبة الأصول السائلة/ الودائع: بلغت نسبة الأصول السائلة إلى الودائع (24.5% ، 39.4% ، 28.9% ، 47.3%) للسنوات الأربعة على التوالي، وهذه النسب جيدة .
 4. نسبة القروض الممنوحة/ إجمالي الأصول: بلغت نسبة القروض الممنوحة إلى إجمالي الأصول (20.7% ، 32.3% ، 30.6% ، 36.5%) للسنوات الأربعة على التوالي وهذه النسب جيدة.
 5. نسبة النقدية/ إجمالي الأصول: بلغت نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول (20.7% ، 32.3% ، 30.6% ، 36.5%) للسنوات الأربعة على التوالي وهذه النسب منخفضة وتعني أن السيولة النقدية منخفضة ولا تكفي لتسديد الألتزامات حيث أن من المتعارف عليه أن تكون تلك النسبة (40%).
- من خلال المؤشرات أعلاه نلاحظ أن المصرف يحقق الحد الأدنى للسيولة مما يجعل المصرف في وضع قريب من المخاطرة لذا يجب زيادة رأس مال المصرف لتوفير السيولة النقدية اللازمة .

ثانياً: نسب الربحية:

يبين الجدول رقم (2) نسب الربحية وكما يلي:

1. العائد على حقوق الملكية: بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية (99.5% ، 124.2% ، 1.0.0% ، 95.9%) للسنوات الأربعة على التوالي ويلاحظ انخفاض هذه النسب في سنة 2008 وما بعدها بسبب انخفاض إيرادات الاستثمارات خلال تلك السنوات والنسبة الملائمة هي نسبة الفائدة على القروض الممنوحة كحد أدنى.
2. العائد على الأصول: بلغت نسبة العائد على الأصول (1.0% ، 1.2% ، 1.1% ، 0.9%) للسنوات الأربعة على التوالي وهذه النسب منخفضة بسبب انخفاض أرباح المصرف خلال تلك السنوات مما يجعل المصرف ضمن الصنف الرابع حسب مؤشرات تقييم أداء المصارف الصادرة عن ديوان الرقابة المالية⁶ .

⁶: ديوان الرقابة المالية: مؤشرات تقييم أداء المصارف العراقية .

3. صافي الربح/ الأيرادات: بلغت نسبة صافي الربح / الأيرادات (72.7% ، 65.7% ، 64.6% ، 63.7%) للسنوات الأربعة على التوالي وهذه النسب منخفضة بسبب انخفاض أرباح المصرف .
أن انخفاض النسب أعلاه هو نتيجة انخفاض صافي الربح والناجم عن انخفاض إيرادات الأستثمارات وهذا بدوره ناتج عن قلة السيولة المستثمرة وقلة رأس المال.

ثالثاً: نسب التشغيل:

يبين الجدول رقم (3) نسب التشغيل وكما يلي:

1. الائتمان النقدي والأستثمار/ مجموع الودائع: بلغت نسبة الائتمان النقدي والأستثمار إلى مجموع الودائع (55.4% ، 61.3% ، 60.0% ، 59.7%) للسنوات الأربعة على التوالي وهذه النسب جيدة مما يعني أن إدارة المصرف تعتمد على السيولة النقدية التي توفرها الودائع في عملية الأقرض أو شراء أسهم وسندات.
2. الائتمان النقدي والأستثمار/ مجموع مصادر التمويل: بلغت نسبة الائتمان النقدي والأستثمار إلى مجموع مصادر التمويل (46.8% ، 50.3% ، 47.0% ، 46.10%) للسنوات الأربعة على التوالي وهذه النسب قليلة مما يعني أن إدارة المصرف لا تستثمر السيولة المتاحة في عملية الأقرض أو شراء أسهم وسندات مما يقلل من رسم الخدمة المحتسب والأيرادات .
3. رأس المال/ مجموع الودائع: بلغت نسبة رأس المال إلى مجموع الودائع (0.4% ، 0.7% ، 70.1% ، 0.6%) للسنوات الأربعة على التوالي وهذه النسبة تعني أن رأس المال قليل وبالتالي تشكل الودائع جزء كبير من مصادر التمويل مما يستوجب زيادة رأس مال المصرف لتوفير سيولة نقدية حيث أن النسبة المتعارف عليها (10%) .

رابعاً: نسب رأس المال:

يبين الجدول رقم (4) نسب رأس المال وكما يلي:

1. كفاية رأس المال: تعتبر هذه النسبة من أهم النسب حيث أنها تعبر عن قدرة المصرف على تحمل المخاطرة الناتجة عن القروض الممنوحة والأستثمارات والفقرات الأخرى بأنواعها بأستخدام رأس المال المدفوع ورأس المال المساند، حيث بلغت هذه النسبة (1.2% ، 1.2% ، 1.35% ، 1.3%) للسنوات الأربعة على التوالي، وهذه النسبة ومنخفضة وهذا الانخفاض ناتج عن زيادة مخاطر الأستثمارات المالية والائتمان النقدي مع بقاء رأس المال المدفوع بدون زيادة، حيث أن النسبة المحددة بموجب المادة 17 من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 هي (12%) كحد أدنى أما النسبة التي أقرتها لجنة بازل (8%) مما يضع المصرف في المستوى الخامس.
2. رأس المال/ الأصول: بلغت نسبة رأس المال إلى الأصول (0.30% ، 0.60% ، 0.70% ، 0.50%) للسنوات الأربعة على التوالي وهذه نسبة منخفضة تعني أن مساهمة رأس المال منخفضة جداً في تمويل الأصول مما يعني أن المساهمة الأكبر تعتمد على الودائع مما يتطلب زيادة رأس المال .
3. نسبة مصادر التمويل القصيرة الأجل/ مجموع الأصول: بلغت نسبة مصادر التمويل القصيرة الأجل إلى مجموع الأصول (84.4% ، 82.0% ، 30.6% ، 77.2%) للسنوات الأربعة على التوالي وهي نسبة عالية تعني أن الأصول تمول بواسطة مصادر التمويل القصيرة الأجل مما يتطلب زيادة رأس المال .
4. نسبة إجمالي الأصول/ حق الملكية: بلغت نسبة إجمالي الأصول إلى حق الملكية (9428.2% ، 10469.2% ، 9417.5% ، 10104.7%) للسنوات الأربعة على التوالي وهذه النسبة مرتفعة بسبب انخفاض رأس المال المدفوع الذي هو جزء من حق الملكية، حيث أن المصرف يعتمد على الحسابات الجارية والودائع كمصادر للتمويل .

أن رأس المال المدفوع لمصرف الرافدين قد بلغ (226) مليار دينار لسنة 2021⁽⁷⁾ وما بعدها وأن هذا الحجم لرأس المال قليل جداً لمصرف كبير مثل مصرف الرافدين الأمر الذي أدى إلى انخفاض النسب أعلاه مما يقلل من السيولة النقدية اللازمة لمنح الائتمان النقدي وبالتالي تقل الأرباح وكذلك يقلل من السيولة النقدية التي يجب الاحتفاظ بها لتسديد أموال المودعين وبالتالي تقليل أخطار الأزمات المالية.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية

فيما يلي تحليل لأهم المؤشرات المالية للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية للفترة (2018-2021) أولاً: مؤشرات السيولة:

يبين الجدول رقم (1) مؤشرات السيولة وكما يلي:

1. نسبة التداول: بلغت نسبة التداول (203.0% ، 150.0% ، 151.0% ، 135.0%) للسنوات الأربعة على التوالي، وهذه نسبة جيدة إذ أن النسبة المعيارية المتعارف عليها حسب مقررات لجنة بازل (100%) كحد أدنى .
 2. نسبة القروض الممنوحة (المربحات)/ الودائع: بلغت نسبة المربحات إلى الودائع (0.0% ، 70.0% ، 66.3% ، 76.2%) للسنوات الأربعة على التوالي، وهذه النسب تضع المصرف في المستوى الثالث مما يعني أن الودائع النقدية تكفي لتسديد القروض.
 3. نسبة الأصول السائلة/ الودائع: بلغت نسبة الأصول السائلة إلى الودائع (35.5% ، 162.4% ، 189.0% ، 229.7%) للسنوات الأربعة على التوالي، وهذه النسبة منخفضة في سنة 2018 وارتفعت في السنوات اللاحقة مما يعني أن هناك سيولة نقدية تكفي لتسديد الودائع.
 4. نسبة المربحات/ إجمالي الأصول: بلغت نسبة المربحات إلى إجمالي الأصول (0.0% ، 26.5% ، 19.5% ، 20.20%) للسنوات الأربعة على التوالي وهذه النسب منخفضة وتعني أن الائتمان النقدي قليل مما يقلل من رسم الخدمة المحتسب وبالتالي تقل الإيرادات .
 5. نسبة النقدية/ إجمالي الأصول: بلغت نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول (30.9% ، 56.9% ، 55.6% ، 60.50%) للسنوات الأربعة على التوالي وهذه النسب مرتفعة عن النسبة المتعارف عليها (40%) مما يعني عدم استثمار السيولة المتاحة في المربحات .
- يلاحظ من النسب أعلاه أن معظم السيولة النقدية المتاحة تستخدم كرصيد نقدي لذا يجب استثمار الرصيد النقدي في المربحات أو شراء أسهم أو سندات وبالتالي تحقيق أرباح .

ثانياً: نسب الربحية:

يبين الجدول رقم (2) نسب الربحية وكما يلي:

1. العائد على حقوق الملكية: بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية (2.3% ، 5.9% ، 6.2% ، 6.7%) للسنوات الأربعة على التوالي وهذه النسب منخفضة بسبب انخفاض أرباح المصرف خلال تلك السنوات وهذا الانخفاض ناتج عن الاحتفاظ بحجم من السيولة النقدية دون استثمارها في شراء أسهم أو سندات أو مربحات مما يفوت فرصة الحصول على عوائد من تلك الاستثمارات وبالتالي تقل الأرباح.

⁷ :مصرف الرافدين: الحسابات الختامية والميزانيات العمومية للمصرف لسنة 2021 .

2. **العائد على الأصول:** بلغت نسبة العائد على الأصول (1.2% ، 1.9% ، 2.2% ، 2.0%) للسنوات الأربعة على التوالي ومما يضع المصرف في المستوى الثالث لسنة 2018 والمستوى الثاني للسنوات الثلاث اللاحقة هذه النسب منخفضة بسبب انخفاض أرباح المصرف خلال تلك السنوات.
3. **صافي الربح/ الأيرادات:** بلغت نسبة صافي الربح / الأيرادات (34.5% ، 51.7% ، 58.2% ، 53.4%) للسنوات الأربعة على التوالي وهذه النسب منخفضة بسبب انخفاض أرباح المصرف خلال تلك السنوات .

ثالثاً: نسب التشغيل:

يبين الجدول رقم (3) نسب التشغيل وكما يلي:

1. **الائتمان النقدي والأستثمار/ مجموع الودائع:** بلغت نسبة الائتمان النقدي والأستثمار إلى مجموع الودائع (96.4% ، 90.4% ، 76.4% ، 107.8%) للسنوات الأربعة على التوالي وهذه النسب جيدة مما يعني أن إدارة المصرف تعتمد على السيولة النقدية التي توفرها الودائع في المربحات أو شراء أسهم وسندات.
2. **الائتمان النقدي والأستثمار/ مجموع مصادر التمويل:** بلغت نسبة الائتمان النقدي والأستثمار إلى مجموع مصادر التمويل (29.8% ، 31.6% ، 22.5% ، 28.4%) للسنوات الأربعة على التوالي وهذه النسب جيدة.
3. **رأس المال/ مجموع الودائع:** بلغت نسبة رأس المال إلى مجموع الودائع (154.0% ، 99.2% ، 102.0% ، 103.6%) للسنوات الأربعة على التوالي وهذه النسبة عالية تعني أن رأس المال يستخدم كمصدر لتوفير سيولة نقدية.
- أن نسب التشغيل مرتفعة وهذا يعني أن إدارة المصرف تحتفظ بسيولة نقدية عالية وهذا يعني أن هناك أموال يستوجب أستثمارها في شراء أسهم أو سندات أو مربحات وبالتالي فإن تلك الأستثمارات تحقق عوائد تزيد من أرباح المصرف .

رابعاً: نسب رأس المال:

يبين الجدول رقم (4) نسب رأس المال وكما يلي:

1. **كفاية رأس المال:** تعتبر هذه النسبة من أهم النسب حيث انها تعبر عن قدرة المصرف على تحمل المخاطرة الناتجة عن المربحات والأستثمارات والفقرات الأخرى بأنواعها بأستخدام رأس المال المدفوع ورأس المال المساند، حيث بلغت هذه النسبة (161.7% ، 66.0% ، 118.0% ، 112.9%) للسنوات الأربعة على التوالي، وهذه النسب مرتفعة وتعطي مؤشر جيد كن قدرة المصرف في تحمل المخاطرة بأستخدام رأس المال رغم الانخفاض البسيط في سنة 2018 مقارنة مع السنوات الأخرى . حيث أن النسبة المحددة بموجب المادة 17 من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 هي (12%) كحد أدنى أما النسبة التي أقرتها لجنة بازل (8%) بينما حدد قانون البنك المركزي العراقي نسبة (15%) كحد أدنى مما يضع المصرف في المستوى الأول.
2. **رأس المال/ الأصول:** بلغت نسبة رأس المال إلى الأصول (47.6% ، 31.0% ، 30.0% ، 27.3%) للسنوات الأربعة على التوالي وهذه نسبة جيدة .
3. **نسبة مصادر التمويل القصيرة الأجل/ مجموع الأصول:** بلغت نسبة مصادر التمويل القصيرة الأجل إلى مجموع الأصول (30.9% ، 35.0% ، 55.6% ، 60.5%) للسنوات الأربعة على التوالي حيث أن مصادر التمويل القصيرة الأجل تتضمن الحسابات الجارية والودائع .
4. **نسبة إجمالي الأصول/ حق الملكية:** بلغت نسبة إجمالي الأصول إلى حق الملكية (200.0% ، 296.0% ، 287.6% ، 336,2%) للسنوات الأربعة على التوالي وهذه النسبة تعتبر جيدة حيث أن المصرف يعتمد على رأس المال المدفوع كمصدر للتمويل .

فيما يخص رأس مال المصرف فقد بلغ (250) مليار دينار في سنة 2021، حيث أن المصرف قد قام بزيادة رأسماله خلال الفترة (2011- 2013) ليصبح (102.4 ، 152.0 ، 202.0) مليار دينار وذلك نتيجة قرارات البنك المركزي العراقي المتتالية والتي أقتضت رفع رؤوس أموال مصارف القطاع الخاص إلى (100) مليار دينار عراقي كحد أدنى في 30 حزيران 2011 ، وإلى (150) مليار دينار عراقي في 30 حزيران 2012 ، وإلى (250) مليار دينار عراقي خلال فترة أقصاها 30 حزيران 2013⁽⁸⁾ ثم أزداد لاحقاً ليصبح (250) مليار دينار.

الفصل الثالث/ الأستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول: الأستنتاجات

1. أن المؤسسات المصرفية تعتبر من أكثر المؤسسات الاقتصادية تأثراً بالأزمات المالية وذلك بسبب علاقتها مع باقي القطاعات الاقتصادية حيث تقوم بدور الوساطة بين المقرضين والمستثمرين لذا لا بد من وجود مجموعة مؤشرات للتنبؤ بأزمات القطاع المصرفي .
2. أن زيادة نسبة القروض المشكوك في تحصيلها يؤدي حتماً إلى تعرض المصارف إلى أزمات مالية كبيرة .
3. أن ارتفاع أسعار العقارات يشجع المصارف على التوسع في منح قروض بضمانات عقارية مما يزيد من حجم المخاطرة حيث أن المصارف العراقية لازالت تعتمد بشكل كبير على الضمانات العقارية عند منح الائتمان مما قد يعرضها إلى مخاطر الأفلاس في حالة انخفاض أسعار العقارات كما حصل في أولايات المتحدة وأوربا .
4. أن المصارف الإسلامية لاتتأثر بالأزمات المالية لأنها لاتتاجر بالدين وإنما تمارس نشاطها من خلال المشاركة في رؤوس الأموال وبالتالي تحقيق أيراد المربحات إلا أن المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية يحتفظ بحجم كبير من السيولة النقدية دون أستثمارها في شراء أسهم أو سندات أو مربحات مما يفوت فرصة الحصول على عوائد من تلك الأستثمارات وبالتالي نقل الأرباح .
5. أن الودائع القانونية لدى البنك المركزي العراقي الغرض منها المحافظة على رصيد احتياطي للمصرف إلا أنها في نفس الوقت تعتبر أموال معطلة وبالتالي لاتحقق إيرادات .
6. تتمتع المصارف الخاصة بنسبة عالية لكفاية راس المال تفوق النسبة المعيارية لضوابط بازل المحددة بنسبة 8% وتقوم مرة ثانية ضوابط البنك المركزي العراقي التي تحدد نسبة 12% الامر الذي يعني أن المصارف الخاصة لديها فرصة في استثمار موجوداتها المالية.
7. ان نسبة كفاية رأس المال لمصرف الرافدين منخفضة مما يجعل وضع المصرف في خطر وذلك نتيجة انخفاض رأس المال المدفوع .

المبحث الثاني: التوصيات

1. ضرورة التحول بنشاط المصارف إلى المصارف الإسلامية وذلك لأن المصارف الإسلامية لاتتأثر بالأزمات المالية لأنها لاتتاجر بالدين وإنما تمارس نشاطها من خلال المشاركة في رؤوس الأموال وبالتالي تحقيق أيراد المربحات .
2. نقترح على البنك المركزي العراقي أستثمار الودائع القانونية التي تخص المصارف في المشاريع الاقتصادية وذلك للمساهمة في التنمية الاقتصادية وتحقيق إيرادات للمصارف ،

⁸: ياسين: محمد خضر؛ دور المصارف الخاصة في التنمية الاقتصادية للعراق / بحث مقدم إلى وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – العراق / 2013 .

3. من الضروري زيادة رأس مال مصرف الرافدين وذلك لتوفير السيولة النقدية للمصرف وتجنب المخاطر الناتجة عن نقص السيولة .
4. فيما يخص الضمانات نقترح أن تسلك المصارف العراقية السياسات المصرفية الرصينة المعروفة في الصناعة المصرفية الدولية بدلاً من الضمانات العقارية فمن الضروري بناء قواعد بيانات لدى المصارف تحتوي على بيانات تفصيلية عن العملاء المودعين والمقرضين وخصوصاً فيما يتعلق بنشاطهم الاقتصادي وموقعهم المالي بالإضافة إلى نتائج الدراسات التي تقوم بها المصارف عن أوضاع السوق والوضع الاقتصادي للبلد .
5. لا بد لكل مصرف من إنشاء قسم للتنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية والهدف منه زيادة قدرة المصارف على الاستخدام الكفاء لمواردها ومواجهة المخاطر التي قد تواجهها عند القيام بأعمالها وضمان قدرة المصارف على الأستمرارية .
6. نقترح الألتزام بمقررات لجنة بازل فيما يخص الأعتداع على رأس المال المساند الذي يتكون من الأحتياطيات والقروض المستلمة الطويلة الأجل والتخصيصات الطويلة الأجل وذلك لتوفير السيولة النقدية اللازمة .
7. من الضروري أن تقوم الدولة بأنشاء صناديق سيادية أسوة بما معمول به في دول العالم لتكون مصدر تمويل للقطاعات التي تتعرض لأزمات اقتصادية ومنها القطاع المصرفي.
8. هناك تقرير فصلي خاص بمؤشرات الإنذار المبكر يتضمن مؤشرات عن الوضع الاقتصادي والمالي للبلد تخص المصارف وسوق الأوراق المالية والناتج المحلي الأجمالي والتجارة الخارجية والكهرباء وهذا التقرير يصدر عن الهيئة العامة للإحصاء والمعلوماتية في وزارة التخطيط / مديرية الحسابات القومية ونقترح الأستفادة منه من قبل واضعي السياسات الاقتصادية والمالية

الجداول

نسب السيولة لمصرف الرافدين والمصرف العراقي الاسلامي للأستثمار والتنمية للفترة (2010-0007)								
جدول رقم (1)								
المصرف العراقي الاسلامي للأستثمار والتنمية				مصرف الرافدين				المؤشرات
2021	2020	2019	2018	2021	2020	2019	2018	
135.00	151.00	150.00	203.00	100.00	101.00	98	100.00	نسبة التداول
76.20	66.30	70.00	0.00	47.50	45.10	40.80	35.70	نسبة القروض الممنوحة (المراجعات)/ الودائع %
229.70	189.00	162.40	35.50	47.30	38.90	39.40	24.50	نسبة الأصول السائلة/ الودائع %
20.20	19.50	26.50	0.00	36.700	35.400	33.400	30.100	نسبة القروض الممنوحة (المراجعات)/ إجمالي الأصول %
60.50	55.60	56.90	30.90	36.50	30.60	32.30	20.70	نسبة النقدية / إجمالي الأصول %
نسب الربحية لمصرف الرافدين والمصرف العراقي الاسلامي للأستثمار والتنمية للفترة (2010-0007)								
جدول رقم(2)								
المصرف العراقي الاسلامي للأستثمار والتنمية				مصرف الرافدين				المؤشرات
6.70	6.20	5.90	2.30	95.90	104.00	124.20	99.50	العائد على حقوق الملكية
2.000	2.20	1.900	1.200	0.9000	1.10000	1.2000	1.000	العائد على الأصول
53.40	58.20	51.70	34.50	63.70	64.60	65.70	72.70	صافي الربح / الأيرادات %

نسب التشغيل لمصرف الرافدين والمصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية للفترة (2010-0007)								
جدول رقم (3)								
المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية			مصرف الرافدين				المؤشرات	
107.80	76.40	90.40	96.40	59.70	60.00	61.30	55.40	الائتمان والاستثمار/ مجموع الودائع%
28.40	22.50	31.60	29.80	46.10	47.00	50.30	46.80	الائتمان والاستثمار/ مجموع مصادر التمويل %
103.60	102.00	99.20	154.00	0.600	0.700	0.700	0.400	رأس المال / مجموع الودائع %
نسب رأس المال لمصرف الرافدين والمصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية للفترة (2010-0007)								
جدول رقم (4)								
المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية			مصرف الرافدين				المؤشرات	
112.90	118.00	66.00	161.70	1.30	1.35	1.20	1.20	معيار كفاية رأس المال%
27.30	30.00	31.00	47.60	0.50	0.70	0.60	0.30	رأس المال/الأصول%
60.50	55.60	35.00	30.90	77.20	30.60	82.00	84.40	نسبة مصادر التمويل القصيرة الأجل الى مجموع الاصول
336.20	287.60	296.00	200.00	10104.70	9417.50	10469.20	9428.20	نسبة إجمالي الأصول إلى حق الملكية

قائمة المصادر:

أولاً: الأنظمة والقوانين:

ديوان الرقابة المالية: تقويم أداء المصارف باستخدام دليل تصنيف المصارف العراقية الصادر عن البنك المركزي العراقي .

ثانياً: الوثائق الرسمية:

1. مصرف الرافدين: الحسابات الختامية والميزانيات العمومية للمصرف للسنوات (2018-2021) .

2. المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية: الحسابات الختامية والميزانيات العمومية للمصرف للسنوات (2018-2021)

ثالثاً: البحوث والدراسات:

1. الطويل، عمار أكرم عمر: مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثّر - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة / كلية التجارة -الجامعة الإسلامية - غزة / 2008 م .

2. الجابري؛ قصي ، ثويني؛ فلاح حسن: رصد التغيرات في الطلب على النقود خلال الأزمات المصرفية باستخدام نماذج التكامل المشترك / مجلة الإدارة والاقتصاد العدد (80) / 2010

3. نيرمين السعدني ، قراءات في الأزمة الآسيوية ، مجلة السياسة الدولية)، العدد ، 133 تموز 1998 ، ص 237 .

4. حمودي؛ علي عبد الرضا: مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات/ المديرية العامة للأحصاء والأبحاث - البنك المركزي العراقي .

5. رشيد؛ مصطفى كامل: مدى إمكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع اشارة الى العراق - مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد السابع والستون / 2007 .

6. القرشي؛ د. مدحت كاظم: المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة النالية العالمية .

7. ياسين: محمد خضر؛ دور المصارف الخاصة في التنمية الاقتصادية للعراق / بحث مقدم إلى وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للأحصاء - العراق / 2013 .